

## (٧٨) كتاب الوصايا

روي عن سعد قال قلت يا رسول الله قد بلغني الجهد ماترى ،  
وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة أفأصدق بثلثي ومالي فقال « لا »  
قلت فالشطر؟ قال « لا » قلت فالثلث؟ قال « الثلث والثلث كثير »  
انك ان تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عائلة يمكفنون الناس »  
ويستحب لمن ترك خيرا الوصية بخمس مائه ، وتصح الوصية  
والتدبير من كل من تصح هبته ، ومن الصبي العاقل والمجور عليه  
لسفه ، ولكل من تصح الهبة له وللحمل اذا علم انه كان موجودا حين  
الوصية له ، وتصح بكل ما فيه نفع مباح ككتاب الصيد والغنم وبما  
فيه نفع من النجاسات ، وبالمعدوم كالذي تحمل أمته او شجرته ،  
وبما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في الماء ، وبما  
لا يملكه كمائة درهم لا يملكها ، وبغير معين كعبد من عبده ، وتعطيه  
الورثة منهم ماشاؤا ، وبالمجهول كحظ من ماله او جزء وتعطيه الورثة  
ماشاؤا ، وان وصى له بمثل نصيب احد ورثته فله مثل أقلهم نصيبا  
يزاد على الفريضة ، فلو خاف ثلاثة بنين ووصى بمثل نصيب أحدهم فله  
الربع ، فان كان معهم ذو فرض كأم صححت مسألة الورثة بدون  
الوصية من ثمانية عشر ، وزدت عليها بمثل نصيب ابن فصارت من

ثلاثة وعشرين ، ولو وصى بمثل نصيب احدهم ولا آخر سدس باقي  
المال جعلت صاحب سدس الباقي كذي فرض له السدس وصحتها  
مثل التي قبلها ، فان كانت وصية الثاني بسدس باقي الثلث صحتها  
أيضا كما قلنا سواء ، ثم زدت عليها فتصير تسعة وستين تعطي صاحب  
السدس سهما واحدا والباقي بين البنين والوصي الآخر ارباعا ، وان  
زاد البنون على ثلاثة زدت صاحب سدس الباقي بقدر زيادتهم ، فان  
كانوا اربعة اعطيته مما صحت منه المسألة سهمين ، وان كانوا خمسة  
فله ثلاثة ، وان كانت الوصية بثلاث باقي اربع والبنون اربعة فله  
سهم واحد ، وان زاد البنون على اربعة زدته بكل واحد منها ، وان  
وصى بضعف نصيب وارث او ضعفه فله مثلا نصيبه وثلاثة أضعافه  
ثلاثة أمثاله ، وان وصى بجزء مشاع كثلث أو ربع أخذته من مخرجه  
وقسمت الباقي على الورثة ، وان وصى بجزأين كثلث وربع أخذتهما  
من مخرجهما ، وهما اثنا عشر وقسمت الباقي على الورثة ، فان زادوا  
جعلت سهام الوصية ثلث المال وللورثة ضعف ذلك ، وان وصى بمعين  
من ماله فلم يخرج من الثلث فللموصى له قدر الثلث الا ان يجيز الورثة  
وان زادت الوصايا على المال كرجل وصى بثلاث مائه لرجل ولا آخر  
بجميعه ضمنت الثلث الى المال فصار اربعة أثلاث وقسمت التركة

بينهما على اربعة ان اجيزت لهما ، واثلت على اربعة ان ردَّ عليهما ،  
ولو وصى بمعين لرجل ثم وصى به لآخر ، أو أوصى الى رجل ثم أوصى  
الى آخر فهو بينهما ، وان قال ما أوصيت للاول فهو للثاني

## فصل

إذا بطلت الوصية أو بعضها رجع الى الورثة ، فلو وصى أن يشتري  
عبد زيد بمائة فيعتق فمات أو لم يبعه سيده فالمائة للورثة ، وان وصى بمائة  
تنفق على فرس حبيس فمات الفرس فهي للورثة ، ولو وصى أن يحج عنه زيد  
بألف فلم يحج فهي للورثة ، وان قال الموصى له اعطوني الزائد على نفقة  
الحج لم يعط شيئا ، ولو مات الموصى له قبل موت الموصي أو رد الوصية ردت  
الى الورثة ، ولو وصى لحي وميت فلاحق نصف الوصية ، ولو وصى  
وأجنبي بثلث ماله فالاجنبي السدس ويوقف سدس الوارث على الاجازة

### (٧٨) باب الموصى اليه

تجوز الوصية الى كل مسلم عاقل عدل من الذكور والانات بما يجوز  
للموصي فعله من قضاء ديونه ، وتفارقة وصيته ، والنظر في أمر أطفاله . ومتى  
أوصى اليه بولاية اطفاله أو مجانينه ثبتت ولايته عليهم ، ونفذ تصرفه  
لهم بما لهم فيه الحظ من البيع والشراء ، وقبول ما يوجب لهم ،  
والانفاق عليهم وعلى من تلزمهم مؤنته بالمعروف ، والتجارة لهم ،

ودفع أموالهم مضاربة بجزء من الربح ، وان أنجر لهم فليس له من الربح شيء ، وله أن يأكل من مالهم عند الحاجة بقدر عمله ولا غرم عليه ، ولا يأكل إذا كان غنيا لقول الله تعالى ( ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ) وليس له أن يوصي بما أوصي إليه به ، ولا أن يبيع ويشترى من مالهم لنفسه ، ويجوز ذلك للاب ، فلا يلي مال الصبي والمجنون إلا الأب أو وصيه أو الحاكم

## فصل

وأولهم أن يأذن للمميز من الصبيان بالتصرف ليختبر رشده ، والرشد هنا الصلاح في المال ، فمن آانس رشده دفع إليه ماله إذا بلغ وأشهد عليه ذكره أو أثنى ، فان عاود السفه عيده عليه الحجر ، ولا ينظر في ماله إلا الحاكم ، ولا ينفك عنه الحجر إلا بحكمه ، ولا يقبل اقراره في المال ، ويقبل في الحدود والقصاص والطلاق ، فان طلق أو أعتق نفذ طلاقه دون إعتاقه

## فصل

وإذا أذن السيد لعبده في التجارة صح بيعه وشراؤه واقراره ، ولا ينفذ تصرفه إلا في قدر ما أذن له فيه ، وان رآه سيده أو وليه يتصرف فلم ينهه لم يصر بهذا مأذوناً له

## (٨٠) كتاب الفرائض

وهي قسمة الميراث ، والوارث ثلاثة أقسام : ذو فرض ، وعصبة ،  
وذو رحم . فذو الفرض عشرة : الزوجان ، والابوان ، والجد ،  
والجدة ، والبنات ، وبنات الابن ، والاخوات ، واماخوة من الام .  
فالزوج النصف إذا لم يكن للميتة ولد ، فان كان لها ولد فله الربع ،  
ولها الربع واحدة كانت أو أربعة إذا لم يكن له ولد ، فان كان له  
ولد فلها الثمن

(فصل) ونائب ثلاثة أحوال : حال له السدس وهي مع ذكور  
الولد ، وحال يكون عصبة وهي مع عدم الولد ، وحال له الامران  
مع انات الولد

### فصل

والجد كالاب في أحواله ، وله حال رابع وهي مع الاخوة  
والاخوات للابوين أو للاب فله الاخذ من مقاسمتهم كأخ أو ثلث .  
جميع المال ، فان كان معهم ذو فرض أخذ فرضه ثم كان للجد  
الاخذ من المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال ، وولد الاب  
كولد الابوين في هذا إذا انفردوا ، فان اجتمعوا عادوا وولد الابوين  
الجد بولد الاب ثم أخذوا ما حصل لهم الا أن يكون ولد الابوين

أختار واحدة فتأخذ النصف وما فضل فولد الأب ، فان لم يفضل  
عن الفرض الا السادس اخذه الجد وسقط الاخوة الا في الا كدرية  
وهي زوج وأم وأخت وجد ، فان للزوج النصف ، وللأم الثلث ،  
وللجد السادس ، وللأخت النصف ، ثم يقسم سدس الجد ونصف  
الأخت بينهما على ثلاثة فتصح من سبعة وعشرين ، ولا يعول من  
مسائل الجد سواها ، ولا يفرض لأخت مع جد في غيرها ولو لم يكن  
فيها زوج فان للأم الثلث والباقي بين الأخت والجد على ثلاثة وتسمى  
الخرقاء لكثرة اختلاف الصحابة فيها ، ولو كان معهم أخ وأخت  
لأب صحت من اربعة وخمسين وتسمى مختصرة زيد فان كان  
معهم اخ آخر من أب صحت من تسعين وتسمى تسعينية زيد ، ولا  
خلاف في استقاط الاخوة من الام وبني الاخوة

## فصل

وللام اربعة احوال : حال لها السادس وهي مع الولد والاثنين  
فصاعدا من الاخوة والاخوات ، وحال لها ثلث الباقي بعد فرض  
أحد الزوجين وهي مع الأب وأحد الزوجين ، وحال لها ثلث المال  
وهي فيما عدا ذلك ، وحال رابع وهي اذا كان ولدها منفيا باللعان  
او كان ولد زنا فتكون عصبية له ، فان لم تكن فعصبتها عصبية

## فصل

وللجدة اذا لم تكن أم السدس واحدة كانت او اكثر اذا  
تخاذين ، فان كان بعضهن اقرب من بعض فهو لقرباهن ، وترث  
الجدة وابنها حي ، ولا يرث أكثر من ثلاث جدات : أم الأم ،  
وأم الاب ، وأم الجدة ، ومن كان من أمهاتهن وان علون ، ولا ترث  
جدة تدلي بأب بين امين ولا بأب أعلى من الجدة ، فان خلف جدتي  
أمه وجدتي ابيه سقطت أم أبي أمه والميراث للثلاث الباقيات

## فصل

وللبنت النصف وللبنتين فصاعدا الثلثان ، وبنات الابن بمنزلتهن اذا  
عدمن ، فان اجتمعن سقطت بنات الابن الا ان يكون معهن او انزل  
منهن ذكر فيعصبن فيما بقي ، وان كانت بنت واحدة وبنات ابن  
فللبنت النصف ولبنات الابن واحدة كانت او اكثر من ذلك السدس  
تسكلمة الثلثين الا ان يكون معهن ذكر فيعصبن فيما بقي

## فصل

والاخوات من الابوين كالبنات في فرضهن ، والاخوات من  
الاب معهن كبنات الابن مع البنات سواء ، ولا يعصبن الاخوان

والاخوات مع البنات عصبة لهن ما فضل وليست لهن معهن فريضة  
مسماة لقول ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن واخت:  
اقضى فيها بقضاء رسول الله ﷺ للبنت النصف، ولبنت الابن السدس،  
وما بقي فللاخت

## فصل

(فصل) والاخوة والاخوات من الأم سواء ذكرهم واناثهم،  
لواحدهم السدس وللأثنين السدسان، فان كانوا اكثر من ذلك  
فهم شركاء في الثلث

### (٨١) باب الحجب

يسقط ولد الابوين بثلاثة: بالابن وابنه والاب. ويسقط ولد  
الاب بهؤلاء الثلاثة، وبالاخ من الابوين، ويسقط ولد الام بأربعة:  
بالولد ذكراً او انثى وولد الابن والاب والجد

### (٨٢) باب العصبات

وهم كل ذكر يدلي بنفسه او بذكر آخر الا الزوج والمعتقة  
وعصباتها، وأحقهم بالميراث أقربهم، وأقربهم الابن ثم ابنه وإن  
نزل، ثم الاب ثم ابوه وإن علا ما لم يكن أخوة، ثم بنو الاب ثم بنوهم

وإن نزلوا ، ثم بنوا الجد ثم بنوهم ، وعلى هذا لا يرث بنو أب أعلى مع بني  
أب أدنى منه وإن نزلوا ، وأولاد كل بني أب أقربهم إليه ، فإن  
استوت درجاتهم فأولاهم من كان لابوين ، وأربعة منهم يعصبون  
أخواتهم ويقتسمون ما ورثوا (لذكر مثل حظ الإثنيين) وهم الابن  
وابنه ، والأخ من الابوين أو من الأب ، وما عداهم ينفرد الذكر  
بالميراث كبني الأخوة والأعمام وبنيتهم ، وإذا انفرد العصبية ورث  
المال كله ، فإن كان معه ذو فرض بدأ به وكان الباقي للعصبية لقول  
رسول الله ﷺ «الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر»  
فإن كان زوج وأم وأخوة لأم وأخوة لابوين فللزوج النصف ،  
والأم السدس والأخوة للأم الثالث ، ويسقط الأخوة للابوين وتسمى  
المشتركة والحارية ، ولو كان مكانهم أخوات لكان هن الثلثان وتعول  
إلى عشرة وتسمى أم الفروخ ، وإذا كان الولد خنثى اعتبر ببوله ، فإن  
بال من ذكره فهو رجل ، وإن بال من فرجه فهو امرأة ، وإن بال  
بينهما واستويا فهو مشكل له نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى ،  
وكذلك الحكم في دينته وجرحه وغيرها ، ولا ينكح بحال

### (٨٣) باب ذوي الارحام

وهم كل قرابة ليس بعصبة ولا ذي فرض ولا ميراث لهم مع  
عصبة ولا ذي فرض الا مع أحد الزوجين فان لهم ما فضل عنه من  
غير حجب ولا معاولة ويرثون بالتنزيل فيجعل كل انسان منهم  
بمنزلة من أدلى به ، فولد البنات وولد بنات الابن والاخوات بمنزلة  
أمهاتهم ، وبنات الاخوة والاعمام وبنو الاخوة من الام كآبائهم ،  
والعمات والعم لأب كالأب ، والاخوال والخالات وبنو الأم كالأُم  
فان كان معهم اثنان فصاعداً من جهة واحدة فأسبقهم الى الوارث  
أحقهم ، فان استووا قسمت المال بين من أدلوا به وجعلت مال كل  
واحد منهما لمن أدلى به ، وساويت بين الذكور والاناث اذا استوت  
جهاتهم منه ، فلو خلف ابن بنت وبنات بنت اخرى قسمت المال  
بين البنات على ثلاثة ثم جعلت لاولادهن للابن الثلث وللبنات الثلث  
والابن والبنت الاخرى الثلث الباقي بينهما نصفين ، وإن خلف ثلاث  
عمات متفرقات وثلاث خالات متفرقات فالثلث بين الخالات على  
خمسة والثلثان بين العمات على خمسة ، وتصح من خمسة عشر . وإن  
اختلفت جهات ذوي الارحام نزلت البعيد حتى يلحق بوارثه ثم  
قسمت على ما ذكرنا . والجهات ثلاث : البنوة والامومة والابوة

### (٨٤) باب أصول المسائل

وهي سبعة : فالنصف من اثنين ، والثالث والثالثان من ثلاثة ،  
والربع وحده أو مع النصف من أربعة ، والثلث وحده أو مع النصف  
من ثمانية ، فهذه الأربعة لا عول فيها ، وإذا كان مع النصف ثلث  
أو ثلثان أو سدس فهي من ستة وتعول إلى عشرة ، وإن كان مع الربع  
أحدى هذه الثلاثة فهي من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر ، وإن  
كان مع الثلث سدس أو ثلثان فهي من أربعة وعشرين وتعول إلى  
سبعة وعشرين

### (٨٥) باب الرد

وإن لم تستغرق الفروض المال ولم يكن عصبية فالباقي يرد عليهم  
على قدر فروضهم إلا الزوجين ، فإن اختلفت فروضهم أخذت سهامهم  
من أصل ستة ثم جعلت عدد سهامهم أصل مسائلهم ، فإن انكسر على  
بعضهم ضربته في عدد سهامهم ، وإن كان معهم أحد الزوجين أعطيته  
سهمه من أصل مسئلته وقسمت الباقي على مسألة أهل الرد ، فإن انقسم  
وإلا ضربت مسألة الرد في مسألة الزوج ثم تصحح بعد ذلك على  
ما سئد كره ، وليس في مسألة يرث فيها عصبية عول ولا رد

### (٨٦) باب تصحيح المسائل

إذا انكسر سهم فريق عليهم ضربت عددهم أو وفقه إن وافق سهامهم في أصل مسألتهم أو عولها إن عالت أو نقصها إن نقصت ثم يصير لكل واحد منهم مثل ما كان لجميعهم أو وفقه ، وإن انكسر على فريقين فأكثر وكانت مماثلة أجزاء أحدهما ، وإن كانت متناسبة أجزاء أكثرها ، فإن تباينت ضربت بعضها في بعض ، وإن توافقت ضربت وفق أحدهما في الآخر ثم وفقت بين ما بلغ وبين الثالث وضربته أو وفقه في الثالث ثم ضربته في المسئلة ، ثم كل من له شيء من المسئلة مضروب في العدد الذي ضربته في المسئلة

### (٨٧) باب المناسخات

إذا لم تقسم تركة الميت حتى مات بعض ورثته وكان ورثته يرثونه على حسب ميراثهم من الاول قسمت التركة على ورثة الثاني وأجزاء ، وإن اختلف ميراثهم صححت مسئلة الثاني وقسمت عليها سهامه من الاول ، فإن انقسمت المسئلتان مما صحت منه الاولى وإن لم ينقسم ضربت الثانية أو وفقها في الاولى ، ثم كل من له شيء من الاولى مضروباً في الثانية أو وفقها ومن له شيء في الثانية مضروب

في سهام الميت الثاني أو وفقها ثم تفعل فيما زاد من المسائل كذلك أيضا

### (٨٨) باب مواعن الميراث

وهي ثلاثة (أحدها) اختلاف الدين فلا يرث أهل ملة أهل ملة  
أخري لقول رسول الله ﷺ « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر  
المسلم » ولقوله ﷺ « لا يتوارث أهل ملتين شتى » والمراد لا يرث  
أحدًا وإن مات فماله فيء.

(الثاني) الرق فلا يرث العبد أحدًا ولا له مال يورث، ومن كان  
بعضه حرًا وورث وورث، وحجب بقدر ما فيه من الحرية  
(الثالث) القتل فلا يرث القاتل المقتول بغير حق وإن قتله بحق  
كالقتل قصاصًا أو حدًا أو قتل العادل الباغى عليه فلا يمنع ميراثه

### (٨٩) باب مسائل شتى

إذا مات عن حمل يرثه ووقفت ميراث اثنين ذكرين إن كان  
ميراثهما أكثر والا ميراث اثنين وتعطي كل واحد اليقين وتقف  
الباقى حتى يتبين، وإن كان في الورثة مفقود لا يعلم خبره أعطيت كل  
وارث اليقين، ووقفت الباقي حتى يعلم حاله إلا أن يفقد في مهلكة أو  
من بين أهله فينتظر أربع سنين ثم يقسم

وإن طلق المريض في مرض الموت المخوف امرأته طلاقاً يتهم فيه لقصد حرمانها عن الميراث، لم يسقط ميراثها مادامت في عدته، وإن كان الطلاق رجعياً توارثا في العدة سواء كان في الصحة أو في المرض، وإن أقر الورثة كهم بمشترك لهم في الميراث فصدقهم، أو كان صغيراً مجهول النسب ثبت نسبه وإرثه، وإن أقر به بعضهم لم يثبت نسبه، وله فضل ما في يد المقر عن ميراثه.

### (٩٠) باب الولاء

الولاء لمن أعتق وإن اختلف بينهما لقول رسول الله ﷺ «أما الولاء لمن أعتق» وإن عتق عليه برحم أو كتابة أو تدبير أو ستيلاء فله عليه الولاء وعلى أولاده من حرمة معتقة أو من أمته وعلى عتيقه ومعتق أولاده وأولادهم ومعتقيهم ابداً ما تناسلوا، ويرثهم إذا لم يكن له من يحجبه عن ميراثهم ثم عصباته من بعده ومن قال أعتق عبدك عني وعلي ثمنه ففعل فعلي الآمر ثمنه وله ولاؤه. وإن لم يقل عني فالثمن عليه والولاء للمعتق. ومن أعتق عبده عن حي بلا أمره أو عن ميت فالولاء للمعتق، وإن أعتقه عنه بأمره فالولاء للمعتق عنه بأمره.

وإذا كان أحد الزوجين الحرين حرّاً الاصل فلا ولاء على  
على ولدهما ، وان كان أحدهما رقيقتا تبع الولد الام في حريتها ورقبها  
فان كانت الام رقيقة فولدها رقيق لسيدها ، فان اعتقهم فولأؤهم  
له لا ينجر عنه بحال ، وان كان الاب رقيقا والام معتقة فأولادها احرار  
وعليهم الولاء لموالي أمهم ، فان عتق العبد جره معتقه وولأؤه له  
ولأؤ ولاده ، وان اشترى أباه عتق عليه وله ولأؤه وولاء اخوته ، ويبقى  
ولأؤه لموالي أمه لانه لا يجر ولاء نفسه ، فان اشترى أبوهم عبدا  
فأعتقه ثم مات الاب فميراثه بين أولاده للذكر مثل حظ الانثيين ،  
وإذا مات عتيقه بعده فميراثه للذكور دون الاناث ، ولو اشترى  
الذكور والاناث أباهم فعتق عليهم ثم اشترى أبوهم عبداً فأعتقه  
ثم مات الاب ثم مات عتيقه فميراثها على ما ذكرنا في التي قبلها ،  
وان مات الذكور قبل موت العتيق ورث الاناث من ماله بقدر ما  
أعتقن من أبيهن ثم يقسم الباقي بينهن وبين معتق الام ، فان اشترى  
نصف الاب وكانوا ذكراً واثنتين فلهن خمسة اسداس من الميراث  
ولمعتق الام السدس لان هن نصف الولاء والباقي بينهن وبين معتق  
الام أثلاثاً ، فان اشترى ابن المعتقة فأعتقه ثم اشترى العبد أبامعتقه  
فأعتقه جرّاً ولاء معتقه وصار كل واحد منهما مولى للآخر ، ولو أعتق

الحربي عبداً فسيباه العبد أخرجه الى دار الاسلام ثم أعتقه صار كل واحد منهما مولى الآخر

### (٩١) باب الميراث بالولاء

الولاء لا يرث، وإنما يرث به أقرب عصباء المعتق، ولا يرث النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن، وكذلك كل ذي فرض إلا الأب والجد لها السدس مع الابن وابنه والولاء للكبير، فلو مات المعتق وخلف ابنين وعتيقه مات أحد الابنين عن ابن ثم مات عتيقه فماله لابن المعتق، وإن مات الابنان بعده وقبل الولي مولاه وخلف أحدهما ابناً والآخر تسعة فولأؤه بينهم على عددهم لكل واحد عشره، وإذا أعتقت المرأة عبداً ثم ماتت فولأؤه لابنها وعقله لعصبتها

### (٩٢) باب المعتق

وهو تحرير العبد، ويحصل بالقول والفعل. فأما القول فصريحه لفظ العتق والتحرير وما تصرف منهما، فمتى أتى بذلك حصل العتق وإن لم ينوه، وما عدا هذا من الألفاظ المحتملة للعتق كناية لا يعتق بها إلا إذا كان نوى. وأما الفعل فمن ملك ذارحم محرماً عتق عليه،

ومن أعتق جزءا من عبد مشاعا أو معيناً عتق كله ، وإن أعتق ذلك من عبد مشترك وهو مؤسر بقيمة نصيب شريكه عتق كله وله ولاؤه وقوم عليه نصيب شريكه ، وإن كان معسراً لم يعتق إلا حصته لقول رسول الله ﷺ « من أعتق شركاً له في عبد فكان له ما يبلغ من العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطي شركاًؤه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق » وإن ملك جزءاً من ذمي رحمه عتق عليه باقيه إن كان مؤسراً إلا أن يملكه بالميراث فلا يعتق عليه إلا ما ملك

## فصل

وإذا قال لعبد أنت حر في وقت سماه أو علق عتقه على شرط يعتق إذا جاء ذلك الوقت أو وجد الشرط ولم يعتق قبله ، ولا يملك إبطاله بالقول ، ولا بيعه وهبته والتصرف فيه ، ومتى عاد إليه عاد الشرط ، وإن كانت الأم حاملاً حين التعليق ووجود الشرط عتق حاملاً ، وإن حملت ووضع فيما بينهما لم يعتق ولدها

### ( ٩٣ ) باب التدبير

وإذا قال لعبد أنت حر بعد موتي أو قد دبرتك أو أنت مدبر صار مدبراً يعتق بموت سيده إن حملته الثلث ، ولا يعتق ما زاد إلا

باجازة الورثة ، ولسيده بيعة وهبته ووطء الجارية ، ومتى ملكه بعد  
عاد تدبيره ، وما ولدت المدبرة والمكاتبة وام الولد من غير سيدها  
فله حكمها ، ويجوز تدبير المكاتب وكتابة المدبر ، فان ادى عتق ،  
وان مات سيده قبل ادائه عتق ان حمل الثلث ما بقي عليه من كتابته  
والاعتق منه بقدر الثلث وسقط من المكاتب بقدر ما عتق وهو  
على الكتابة بما بقي ، وان استواد مدبرة بطل تدبيرها ، وان اسلم  
مدبر الكافر او امّ والده حيل بينه وبينهما وينفق عليهما من كسبهما ،  
وان لم يكن لهما كسب اجبر على نفقتهما ، فان اسلم ردا اليه ، وان مات  
عتقا ، وان دبر شركا له في عبد وهو موسر لم يعتق عليه سوى  
ما اعتقه ، وان اعتقه في مرض موته وثلثه يحتمل باقيه عتق جميعه .

### (٩٤) باب المكاتب

والمكاتبة شراء العبد نفسه من سيده بمال في ذمته ، اذا ابتغها  
العبد المكتسب الصدوق من سيده استجب له اجابته اليها ، لقول الله  
تعالى ( والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن  
علمتم فيهم خيرا ) الآية ويجعل المال عليه أنجما فتمت اداها عتق ،  
ويعطى مما كوتب عليه الربع لقول الله تعالى ( وآتوهم من مال الله  
الذي آتاكم ) قال علي رضي الله عنه هو الربع . والمكاتب عبد ما بقي

عليه درهم إلا أن يملك البيع والشراء والسفر وكل ما فيه مصلحة  
ماله ، وليس له التبضع ولا التزوج ولا الاستبراء إلا بإذن سيده ،  
وليس لسيده استخدامه ولا أخذ شيء من ماله ، وحتى أخذ منه شيئاً  
أو جنى عليه أو على ماله فعليه غرامته ، ويجري الربا بينهما كالأجانب  
إلا أنه لا بأس أن يجعل كسيده ويضع عنه بعض كتابته ، وليس  
له وطء مكاتبته ولا بنتها ولا جاريتها ، فإن فعل فعليه مهر مثلها ،  
وان ولدت منه صارت أم ولد ، فإن أدت عتقت ، وإن مات سيدها  
قبل أدائها عتقت وما في يدها لها إلا أن تكون قد عجزت ، ويجوز  
بيع المكاتب لأن عائشة رضي الله عنها اشترت بريرة وهي مكاتبه  
بأمر رسول الله ﷺ ، ويكون في يد مشتريه مبقى على ما بقي من  
كتابته ، فإن أدى عتق وأولاده لمشتريه ، وإن عجز فهو عبد ،  
وان اشترى المكاتبان كل واحد منهما الآخر صح شراء الأول  
وبطل شراء الثاني ، فان جهل الأول منهما بطل البيعان ، وان مات  
المكاتب بطلت الكتابة ، وان مات السيد قبله فهو على كتابته  
يؤدي إلى الورثة وولاهه لمكاتبه ، والكتابة عقد لازم ليس لاحدهما  
فسخها ، وان هل نجم فلم يؤده فاسيده تعجزه ، وإذا جنى المكاتب  
بدىء بجنايته ، وان اختلف هو وسيده في الكتابة أو عوضها أو  
التدبير أو الاستيلاء فالقول قول السيد مع يمينه

## (٩٥) باب أحكام أمهات الاولاد

إذا حملت الامة من سيدها فوضعت ما يتبين فيه شيء من خالق الانسان صارت له بذلك أم ولد تعتق بموته وان لم يملك غيرها، وما دام حيا فهي أمته ، أحكامها أحكام الاماء في حل وطئها وملك منافعتها وكسبها وسائر الاحكام ، إلا أنه لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا سائر ما ينقل الملك فيها أو يراد له ، وتجوز الوصية لها واليها ، فان قتلت سيدها عمدا فعليها القصاص ، وان قتلته خطأ فعليها قيمة نفسها وتعتق في الحالين ، وإن وطئ أمة غيره بنكاح ثم ملكها حاملا عتق الجنين وله بيعها

## (٩٦) كتاب النكاح

النكاح من سنن الرسلين ، وهو أفضل من التخلي منه لنفل العبادة لان النبي ﷺ رد على عثمان بن مظعون التبتل وقال «يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فانه أغض للبصر ، وأحفظ للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فانه له وجاء » ومن أراد خطبة امرأة فله النظر منها الى ما يظهر عادة كوجهها وكفيها وقدميها، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه الا ان لا يسكن اليه، ولا يجوز التصریح